مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الرابع والعشرون - المجلد الثاني - التاريخ - أيلول 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2023.02.24.01

موقف الحركة الكردية من التطورات السياسية والعسكرية في العراق (1963 - 1968) دراسة تاريخية

م. م. نوشيروان محمد مجيد
مديرية تربية كركوك

مستخلص:

كان للكرد دوراً بارزاً في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والادارية والثقافي ، من تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، فقد تناول البحث المسألة الكردية ، وموقف الكرد من الحكومة العراقية خلال المدة (1968-1963) او مايسمى بالعهد العارفي ، في المجالين السياسي والعسكري ، وقد تطرق البحث الى طبيعة العلاقة بين الكرد والحكومة العراقية آنذاك ، وموقف الكرد من الاحداث السياسية والانقلابات التي شهدتها المدة المذكورة ، كما وسلط الضوء على الحركات المسلحة والصدامات التي حدثت بين الطرفين ، وركز البحث على المحاولات التي جرت لحل المسألة بالطرق السلمية ، والتي لم تنتهي بحل المسألة حلاً جذرياً في تلك المرحلة الزمنية لعدة لاسباب سلطنا الضوء عليها.

الكلمات المفتاحية : الانقلاب العسكري، الملا مصطفى البرزاني ، شمال العراق .

The position of Kurds from the political and military events in Iraq (1963-1968) Historycal study

Nawshirwan Muhammed Majeed
Directorate of education

Abstract :

The Kurds had a prominent role in the political, economic, religious, administrative and cultural aspects of Iraq's history in general, and the modern and contemporary history of Iraq in particular. This paper deals with the Kurdish issue and the Kurds' position on the Iraqi government in the period (1963-1968) or the so-called Arifi era, in the political and military fields. The research dealt with the nature of the relationship between the Kurds and the Iraqi government at the time, and the Kurds' position on the political events and coups that took place in the aforementioned period. It also shed light on the armed movements and clashes that took place between the two parties. The research focused on the attempts that were made to resolve the issue by peaceful means, which the issue did not end up being resolved radically at that point in time for several reasons that we highlighted in this research .

المقدمة :

تعد المسألة الكردية من المسائل المهمة في تاريخ العراق المعاصر، واحدى ابرز الاحداث السياسية، كونها مرت بعدة مراحل وعرضت على عدد من الحكومات العراقية، والتي ادت الى لجوء الكرد لحمل السلاح من اجل تسويتها بعد ان يأسوا من الطرق السلمية لنيل ما يرونه حقوقهم العادلة، ولم تتم تسوية المسألة او حلها بصورة نهائية، رغم المحاولات الكثيرة التي بذلتها الحكومات العراقية، الا ان تلك المحاولات لم تبلغ مرامها لاسباب عدة، منها عدم جدية الحكومات في تسويتها او عدم اقتناع الجانب الكردي بالحلول التي كانت تقدمها الحكومات، كونها كانت دون المستوى المطلوب لدى الكرد، وكذلك عدم اقدام الحكومات العراقية على تلبية المطاليب الكردية، فبقيت المسألة بين مدٍ وجزر دون حسم .

تناول هذا البحث المسألة الكردية خلال العهد الجمهوري وبالتحديد عهد عبد السلام عارف واخاه عبد الرحمن عارف (1963-1968)، ويتألف البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الاول منها موقف الحركة الكردية من الاحداث السياسية، كانقلاب 8شباط 1963، وكيفية التخطيط للانقلاب، وكذلك موقفهم من انقلاب 18 تشرين الثاني.

اما المحور الثاني فقد خصص لدراسة موقف الحركة الكردية من حكومة عبدالسلام عارف في (1964-1966)، واهم المفاوضات التي دارت بين الطرفين، وابرز المطالب والمقترحات التي عرضت لحل المشكلة، وفي المحور الثالث فقد تابعنا موقف الحركة الكردية من حكومة عبد الرحمن عارف (1966-1968)، وسلطنا الضوء على بيان 19حزيران 1966 وموقف الحركة الكردية من ذلك البيان، وقد اعتمدنا على العديد من المصادر منها كتاب مصطفى البارزاني الاسطورة والحقيقة لـ(فاضل البراك)، وكتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958-1968) لنوري عبد الحميد العاني واخرون، وغيرها من المصادر التي اغنت البحث بالمادة العلمية .

تمهيد :

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 وقف الشعب الكردي الى جانب النظام الجمهوري، ولاسيما بعد ان نص الدستور المؤقت في مادته الثالثة على ان الكيان العراقي يقوم على اساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعد الاكراد شركاء في هذا الوطن.

لقد اظهرت الحكومة الجديدة مواقف ايجابية تجاه الاكراد، فعندما اصدر عبدالكريم قاسم[1] بيانا اعلن فيه عن تشكيل مجلس السيادة، عين العقيد خالد النقشبندي[2] احد اعضاء المجلس، من اصل

(1) عبد الكريم قاسم : اسمهُ الكامل عبد الكريم قاسم محمد بكر عثمان الزبيدي ــ (21 تشرين الثاني 1914) هو ضابط عسكري ورئيس وزراء العراق والقائد العام للقوات المسلحة العراقية ووزير الدفاع بالوكالة من عام 1958 إلى 1963، ويعدُّ أول حاكم عراقي بعد الحكم المَلكي، وأحد قادة ثورة 14 تموز 1958 وقتل في 9 شباط 1963 اثر انقلاب 8 شباط 1963 للمزيد ينظر: جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، الدار العربية، بغداد، 1989، ص24-23.

(2) خالد النقشبند: (1916 - 1961) سياسي كردي ولد في دهوك من عائلة يعد بعض اعضائها من مريدي الطريقة النقشبندية، أكمل دراسته العسكرية عام1937، تقلد منصب قائم مقام قضاء كويسنجق عام 1954،

ثلاثة اعضاء كان يتكون منه المجلس، كما واصبح بابا علي الشيخ محمود الحفيد[1] وزير المواصلات والاشغال، وهو واحد من اصل عشرة وزراء تضمنتهم الوزارة الاولى للثورة[2] .

وفي 5 تشرين الاول 1958 عاد الملا مصطفى البارزاني[3] الى العراق على اثر الدعوة التي وجهها له عبدالكريم قاسم، وخصصت له الحكومة بيت نوري السعيد[4] في الصالحية للسكن فيه، كما خصصت له سيارة عبد الاله[5] لتنقل، وصرفت له

وقضاء حلبجة عام 1957، ثم اصبح متصرفا على اربيل وعضواً في مجلس السيادة عام1958. للمزيد ينظر: سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958 – 1970 ، لندن، 1990، ص 36 – 38 .

(1) بابا علي الشيخ محمود: هو الابن الثاني للشيخ محمود الحفيد، ولد في السليمانية عام 1912، واستوزر لأول مرة في العهد الملكي في وزارة نوري السعيد التاسعة، كما عين وزيرا للاقتصاد في حكومة أرشد العمري عام 1946، وبعد ثورة تموز 1958، كلف بمنصب وزير المواصلات والاشغال في وزارة عبد الكريم قاسم بعد ثورة 14 تموز 1958، قدم استقالته في 3 شباط 1959، واستوزر بعد ذلك مرة أخرى، حيث عين وزيرا للزراعة بعد انقلاب 8 شباط 1963، ترك العراق في بداية السبعينيات من القرن الماضي واستقر في لندن وتوفي هناك عام 1996. للمزيد ينظر: آراس حسين الفت، بابا علي الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق (1912 – 1996) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2018، ص34 .

(2) نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958 – 1968)، ج1، الطبعة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص53.

(3) الملا مصطفى البارزاني: زعيم كردي من كردستان الجنوبية في شمال العراق، يرجع نسبه إلى أمراء العمادية، ولد البارزاني في 14 آذار 1903 في منطقة بارزان، وشارك أخاه الأكبر أحمد البارزاني في قيادة الحركة الثورية الكردية للمطالبة بالحقوق القومية للأكراد ولكن تم أخماد هذه الحركة من قبل السلطة الملكية في العراق والقوات البريطانية المحتلة التي استخدمت ولأول مرة في التاريخ الأسلحة الكيميائية ضد المناطق التي سيطر عليها الثوار الكرد، وهو والد رئيس أقليم كردستان العراق السابق مسعود البرزاني، بعد انهيار الدولة الكردية الوليدة في مهاباد، توجّه البارزاني إلى الاتحاد السوفييتي مع 500 من مسلّحيه سيرًا على الأقدام، وفي عام 1958 ومع إعلان الجمهورية العراقية دعى الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم البارزاني للعودة إلى العراق وبدأت مناقشات حول إعطاء الكرد بعض مطالبهم القومية، وفي سنة 1979 غادر البارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث توفي هناك عام، في مستشفى جورج واشنطن إثر مرض العضال. للمزيد ينظر: جمال بابان، اعلام الكرد، ج2، دار اراس، اربيل، 2012، ص432.

(4) نوري باشا السعيد: سياسي عراقي ولد سنة 1888 في بغداد بمحلة تبة كرد، وتخرج من المدرسة الحربية في إسطنبول، حيث خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانضم إلى الأمير فيصل في سوريا، وبعد فشل تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا على يد الجيش الفرنسي، عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي، وشغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة من 1930 إلى 1958، ولقد اضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب انقلابات حيكت ضده، وقتل سنة 1958اثر انقلاب 14 تموز. للمزيد ينظر: كمال مظهر أحمد، نوري السعيد، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، 1994، ص 24.

(5) عبد الاله بن علي: هو الابن البكر للملك علي بن الحسين ملك الحجاز وحفيد الشريف الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى، ولد في مدينة الطائف في الحجاز سنة 1913، اختير وصيا على عرش العراق (حتى عام 1953)م بعد مقتل الملك غازي الأول في حادثة سيارة، إذ كان الأمير فيصل الثاني ابن الملك غازي الوريث للعرش لم يبلغ بعد سن الرابعة

راتبا سخيا قدره (500) دينار، لذا وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جانب عبدالكريم قاسم في صراعاته السياسية مع الشيوعيين والقوميين وفي احداث الموصل وكركوك في بادئ الامر[1].

الا انه سرعان ما دب الخلاف بين الطرفين اذ لم يستجب عبدالكريم قاسم لمطالب الكرد، التي تركزت على الغاء الاحكام العرفية والاوضاع الاستثنائية وانهاء فترة الانتقال، والشروع في انتخابات حرة واطلاق سراح السجناء والمحكومين السياسيين والكف عن تعطيل الحياة الحزبية والنقابية[2].

وإهتمت بريطانيا بالمشكلة الكردية في العراق وكان ذلك واضحاً في مراسلاتها بعد عام1958، اذ مارست الدبلوماسية البريطانية وبسعي كبير، محاولة احتواء العراق وضمن تلك الاستراتيجية كان الدفاع عن العراق، يمثل قاعدة في سياسة بريطانيا الدفاعية ضمن الإطار الشامل للتحالف الغربي، وكانت تقع على عاتق بريطانيا مسؤولية الدفاع عن المصالح الغربية المتزايدة في المنطقة[3].

ومع بداية عام 1960 ظهر الفتور بين عبدالكريم قاسم والاكراد في علاقتهم، ونتيجة للمطالب الكردية يقابله الموقف الحكومي الاكثر تصلباً، لاسيما ان قوة الاكراد كانت اكثر القوى احتفاظاً بنفوذها في العراق بعدما تقلص نفوذ الحزب الشيوعي العراقي، مما دفع عبدالكريم قاسم بالتفكير في أيجاد الوسائل لتقليص نفوذهم[4].

حاول الملا مصطفى البارزاني في مثل تلك الظروف كسب ثقة الجانب البريطاني بدعمه في الصراع المحتوم القادم مع الحكومة العراقية، اذ اجرى لقائين في بغداد مع السفير البريطاني همفري تريفيليان Humphrey Trevelyan (1961 – 1958)، الاول في21 شباط، و الثاني في 28 شباط 1960 ، ولكن دون جدوى حيث كان رد السفير البريطاني بقوله: ((**أنني هنا كممثل للحكومة البريطانية وعلاقاتها قائمة مع الحكومة العراقية فقطاً واننا نرغب بأقامة علاقات ودية مع كافة أبناء الشعب العراقي، وبضمنهم البارزانيين، إلا أنه لا يمكن ان تكون هناك علاقات مباشرة وخاصة معهم**)) وعلى الرغم من أن السفارة البريطانية أبلغت وزارة الخارجية العراقية بقيامها بتلك اللقاءات، ورغم ان الاخيرة لم تبد اي أعتراض، لكن تبين لاحقآ انه كان للقاء البارزاني مع السفير البريطاني تأثير كبير على تغيير موقف عبدالكريم قاسم من القيادة الكردية[5].

من عمره، وقتل سنة 1958. للمزيد ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، بيروت، 1969م، ص321-320.

(1) فاضل البراك ، مصطفى البارزاني الاسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989 ، ص16 .

(2) حامد محمود عباس، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط من بداينها حتى سنة 1991، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص 190.

(3) وئام شاكر غني عطره، سياسة الحكومة العراقية تجاه المشكلة الكردية في ظل الوثائق البريطانية تموز-1958 نيسان1968، مجلة لارك للفلسفة واللسانسات والعلوم الاجتماعية، واسط، المجلد(2)، العدد(41)، د.ت، ص494 .

(4) ميفان عارف عبد الرحمن بادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق1963-1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، ص52 .

(5) خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق 1975-1961، مجلة العلوم الانسانسة لجامعة زاخو، مجلد(4)، العدد(3)، د. ت، ص607 .

ان ما كان يجري كان ينذر بوجود انشقاق بين الطرفين، وقد جاء اعتقال الحكومة العراقية، صالح عبد الله اليوسفي[1] القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني في 15 تشرين الاول 1960، بمثابة الشرارة الاولى لمطاردة واعتقال اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، وظهور الخلافات العلنية مع عبدالكريم قاسم[2].

غادر مصطفى البارزاني بغداد واتجه الى منطقة بارزان شمال العراق، فتطورت الاحداث السياسية وأُعلن الاضراب العام في المناطق الشمالية الكردية في 6ايلول عام1961[3] .

لذا بدا قسم من الكرد بتشكيل مجموعات مسلحة، كما ان الملا مصطفى البارزاني صرح تصريحا خطيرا وضع من خلاله عبدالكريم قاسم على المحك لبيان مدى جديته في تنفيذ وعوده الخاصة بالاكراد قائلاً: ((**سوف نتخذ كافة الاجراءات اللازمة التي هي في صالح الكرد فيما لم يف رئيس وزراء العراق بوعوده**))، لقد اصبح انفجار الوضع في كردستان امراً حتمياً لاسيما بعدما نجح البارزاني من تحويل القوى العشائرية الى قوة منظمة، وبعد ان تخلص من ضرب خصومه السياسيين في كردستان، كما انه ضمن سيطرته على معظم مناطق كردستان بعد ان تمكن من اخضاع القبائل المناوئة له، ونجح في استقطاب قوى وطنية وقومية واصبح صاحب اليد الطولى في كردستان، كما واستطاع ان يكسب عددًا من الضباط الاكراد الذين تركوا الجيش وانضموا الى صفوف الحركة المسلحة الكردية[4].

اندلع القتال في كردستان العراق بقيادة الملا مصطفى البارزاني زعيم الحركة القومية الكردية، في 9 أيلول عام1961، بسبب المماطمة في إقرار الحقوق القومية للكورد خصوصاً ماورد في الدستور المؤقت، واستمر القتال حتى 8 شباط 1963[5]، وبإعتداء بعض اعضاء الحركة المسلحة الكردية على قوات الجيش العراقي، كانت الذريعة لهجوم الجيش العراقي على منطقة بارزان في 18ايلول

(1) صالح يوسفي: سياسي كردي عراقي ووزير سابق وأحد الأعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، ولد في دهوك سنة 1918، كان اليوسفي أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية بروسك في سنة 1936 كما كان أحد الأعضاء المؤسسين للحزب الديمقراطي الكردستاني في سنة 1946، ثم أصبح مسؤولاً عن الفرع الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني بعد قيام انقلاب 14 تموز سنة 1958 م. وفي سنة 1967 ترأّس صحيفة التآخي الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعد إعلان بيان 11 آذار سنة 1970 تقلّد عدداً من المناصب السياسية منها وزير الدولة ونائب رئيس جمعية الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية ورئيس اتحاد الأدباء والكتاب الكرد وعضو مجلس السلم والتضامن العراقي وغيرها من المناصب السياسية في العراق، وبعد التوقيع على اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في سنة 1975 وصل به المطاف ليستقر في مدينة بغداد.. أُغتيل اليوسفي بواسطة طرد بريدي مفخخ أُرسل إليه في مقر إقامته بمدينة بغداد في 25 حزيران 1981 م.للمزيد ينظر: جمال بابان، م. س، ص232-231.

(2) عبدالسميع خلف عبد حبيب الجنابي، تطور المشكلة الكردية في العراق 1968-1958اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الاداب، 2017، ص 54.

(3) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص494 .

(4) قابل محسن الركابي، الحياة الحزبية في العراق -1958 1968 اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سانت كليمنتس، قسم التاريخ الحديث، بريطانيا، 2011، ص266 .

(5) رفيق صالح، كتابات في المسألة الكردية، ج2، مؤسسة زين، السليمانية، 2008، ص33 .

196، فاستمرت العمليات العسكرية بين مدٍ وجزرٍ بين حركات المسلحة الكردية والجيش العراقي .

ساد التوتر في المنطقة الكردية بفعل العمليات العسكرية التي شنتها الحكومة العراقية على الكرد، وأدرك عبدالكريم قاسم تسرع موقفه، فحاول استرضاء الكرد بدعوته لتعيين فؤاد عارف[1] عضوا في مجلس السيادة، لما يتمتع به الأخير من احترام لدى الكرد، إلا ان فؤاد عارف رفض ذلك المنصب[2] .

عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً، وفي 23ايلول 1961 ذكر فيه: ((**بلغوا ابناء الشعب عن لساني ان الحركة انفصالية وان الانكليز وراءها ويتبعهم الامريكان، ولدينا مستمسكات قاطعة تبين من وراء هذه الحركة، وسنتخذ التدابير التي تضمن سلامة الجمهورية العراقية**))، كان عبدالكريم قاسم يهدف من هذا الخطاب كسب الراي العام العراقي الى جانبه ضد الحركة الكردية، وسعت قيادة الحركة الكردية كي تسلك طريقا اخر فضلا عن المقاومة، قامت في حزيران 1962 بالتوجه الى الولايات المتحدة امريكية، وحاولت استغلال وجود النخبة المثقفة من الاكراد في اوربا والولايات المتحدة الامريكية لطرح القضية الكردية والمطالبة بحقوقها القومية في الامم المتحدة، فقد سعى كاميران بدرخان[3] وجمال عبدالله[4] ، نيابة عن الملا مصطفى البارزاني الى طلب المساعدة في لقائهما مع دوغلاس Douglas (احد موظفي وزارة الخارجية الامريكية)، من الحكومة الامريكية على اسس انسانية للشعب الكردي لما يلاقيه من العمليات العسكرية التي تشن عليهم، الا ان السفارة الامريكية ابلغت وزارة الخارجية العراقية بمضمون اللقاء مع تفادي تسمية الزائرين، ومهما يكن من امر فان اكراد العراق فشلوا بايصال قضيتهم الى الامم المتحدة في عام 1962، اذ عدت الولايات المتحدة الامريكية الامر شان عراقي ولابد ان يحل داخليا، وانها لا تؤيد اي نشاط كردي موجه ضد الحكومة العراقية، وانها تامل ان تحل القضية حلاً سلمياً[5].

أدرك الكرد ان تحقيق مطالبهم لا يتم الا عن طريق إنهاء حكم عبدالكريم قاسم وتوحيد الجهود وتنظيمها مع الحركات المناوئة لحكمه، ليمثل نهجاً قوياً وسليماً لتنفيذ مطالبهم والحصول على الحقوق

(1) فؤاد عارف (1913 – 2010) هو سياسي وعسكري عراقي كردي، شغل مناصب مختلفة في العراق في العهدين الملكي والجمهوري، منها مرافق الملك غازي، ورئيس أركان الجيش ومحافظ كربلاء ووزير الإرشاد ثم وزيراً للأوقاف وآخرها نائباً لرئيس الوزراء عام 1968. للمزيد ينظر: فؤاد عاف، مذكرات فؤاد عارف، د.مط، دهوك، 2005، ص 33–32 .

(2) قابل محسن الركابي، المصدر السابق، ص267 .

(3) كاميران بدرخان: سياسي ومحامي وكاتب كردي كان يُدرس الادب الكردي في جامعة السوربون في باريس، ولد في 21 أغسطس 1895 في اسطنبول، وفي عام 1918 أصبح عضوًا في جمعية نهوض كردستان (Kurdistan Teali Cemiyeti)، مثل بقية أفراد عائلته، وفي عام 1919 رافق كاميران وشقيقه جلادت بدرخان الضابط البريطاني إدوارد نويل في رحلاته عبر العراق، كان نويل يقيِّم إمكانية إنشاء دولة رسمية لكردستان، وتوفي في 6 ديسمبر 1978 في باريس. للمزيد ينظر: بابه شيخ مه ردوخ روحانى، ميزووى ناودارانى كورد، وه ركَيرانى: ماجد مه ردوخ روحانى، ب2، ئه كاديميای كوردى، هه وليَر، 2011، ل475.

(4) جمال عبد الله: كردي عراقي كان يعمل استاذا في جامعة ميشيغن الامريكية. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص 234.

(5) قابل محسن الركابي، المصدر السابق، ص267–266 .

جميعها، ترجم التعاون الكردي البعثي تلك الامنيات والغايات، وتم الاتصال بالضابط طاهر يحيى[1] في محاولة لخلق فرصة تعاون بين الكرد والبعثيين في الجيش العراقي، ومعرفة مدى توافق اللغة المشتركة لاسقاط عبد الكريم قاسم، وافق طاهر يحيى ووعدَ بدراسة الفكرة دراسة مستفيضة، أُبلغ البارزاني برد طاهر يحيى الايجابي في الثامن عشر من نيسان عام 1962 ، فارسل البارزاني رسالة خطية عبرت عن دعم الكرد جاء فيها: ((... **ان اهداف الثورة الكردية هي إسقاط حكم عبدالكريم قاسم وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان وإقامة نظام ديمقراطي في العراق**...)).

كانت مطاليب الكرد واضحة وصريحة في تعيين مصطفى البارزاني حاكماً لمنطقة كردستان العراق وأن تتضمن الوزارة العراقية القادمة خمسة وزراء من الكرد، وجاء رد طاهر يحيى شفهياً تضمن تأكيدات عامة غير محدودة، أيقن علي صالح السعدي[2] بضرورة مجاراة الكرد في مطالبهم وقبولها شكلياً لاسيما في مرحلة التهيؤ للانقلاب العسكري المرتقب، وتظافرت الجهود الكردية والبعثية ونجحت في إسقاط عبد الكريم قاسم باعلان إنقلابها العسكري في 8 شباط عام[3] 1963.

المحور الاول
موقف الحركة الكردية
من انقلاب عبد السلام عارف وحكومته 1963

أولاً: التخطيط للانقلاب :

افتتح المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث في آذار 1962 ، وكرس اعماله لمناقشة كيفية إسقاط نظام حكم عبدالكريم قاسم، وأقر المؤتمر خطة القيادة، واقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه، وناقش الوضع في الجيش، ودور الحزب فيه، وتعزيز المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة، فضلاً عن ذلك فقد ناقش المؤتمر الموقف من القوى السياسية الأخرى والعلاقة معها مثل الحزب الشيوعي العراقي[4]

---

(1) طاهر يحيى: (1916-1986) سياسي عراقي ولد في تكريت، اكمل تعليمه حتى تخرجه من الكلية العسكرية، عُين بعد ثورة 14 تموز مدير الشرطة العام، وبعد انقلاب 8 شباط عُين رئيسا لاركان الجيش، تولى رئاسة الوزراء لثلاث مرات حتى عام. 1965 للمزيد ينظر: سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السسياسية والعسكرية في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2015 ، ص 5 .

(2) علي صالح السعدي (1928 - 1977) : سياسي عراقي ولدَ في بغداد أكمل دراسته فيما بعد في كلية التجارة عام1955 ، إمتاز بنشاطه السياسي المعارض للحكم الملكي، وانضم الى حزب البعث العربي الاشتراكي، ساهم في إنقلاب شباط عام 1963 مساهمة فعالة باستلامه امانة سر القيادة القطرية لحزب البعث فاصبح سلطة البعث الاولى في العراق عام 1963. للمزيد ينظر: سيف الدين الدوري، علي صالح السعدي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009، ص125.

(3) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص496 .

(4) الحزب الشيوعي العراقي: احد الأحزاب السياسية اليسارية في العراق، ويعتبر من الأحزاب العريقة على الساحة السياسية العراقية وقد لعب دوراً مهماً في التاريخ السياسي الحديث في العراق وبالرغم من معارضته لحكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين إلا أنه كان من الرافضين للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عقب الاجتياح العراقي للكويت، وعارض فكرة غزو العراق من قبل قوات التحالف في عام 2003، وشارك الحزب في العملية السياسية في العراق ما بعد صدام حسين وحصل على عدد قليل من الأصوات في الأنتخابات العراقية.ينظر: حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي (الكتاب الثاني)،

وتجمعات القوميين والناصريين، فضلاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني[1]، وقد جرى تنسيق العمل مع الضباط المتقاعدين ممن حافظوا على صلاتهم مع الجيش العراقي، وفي اثناء ذلك جرى تنظيم ميلشيات مدنية بعثية وتدريبها وتسليحها[2]، وبعد استكمال الاستعدادات اللازمة للانقلاب تم تأليف هيئة استشارية ضمت في صفوفها علي صالح السعدي أمين سر القطر مسؤولاً عنها، وعضوية كل من العقيد احمد حسن البكر[3] والمقدم الركن صالح مهدي عماش[4]، فضلاً عن اعداد كبيرة من أعضاء الجيش العراقي، وهكذا استكمل الحزب استعداداته، للانقلاب الذي حدد يوم 8 شباط 1963 الموافق 14 من رمضان[5].

ثانياً: موقف الحركة الكردية من انقلاب 8 شباط 1963 وحكومة عبدالسلام عارف:

إنتهى حكم عبدالكريم قاسم بانقلاب عسكري على سلطته يوم 8 شباط عام 1963، وتولى الحكم عبدالسلام عارف[6] رئيساً للجمهورية وأحمد

ط2، ت: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1996، ص 62-61.

(1) الحزب الديمقراطي الكردستاني: هو حزب قومي ليبرالي وأحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق ومؤسس الحزب هو الزعيم الراحل مصطفى البارزاني، خلّف مصطفى البارزاني في رئاسة الحزب عام 1979 نجله مسعود بارزاني الذي يترأس الحزب إلى الآن وترأس إقليم كردستان في فترة ما بين 14 يونيو 2005 و 1 نوفمبر 2017، تأسس الحزب في 16 آب عام 1946 بقيادة مصطفى بارزاني، في البداية كان اسم الحزب هو (الحزب الديمقراطي الكردي) ولكن في المؤتمر الثالث بتاريخ 1953/ 1/ 26 المنعقدة في مدينة كركوك، تقرر تغيير الاسم إلى (الحزب الديمقراطي الكوردستاني). ينظر: جمال بابان، م. س، ص450-449.

(2) محمد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق، 1963-1958، بغداد، 2007، ص64 .

(3) احمد حسن البكر: ولد في 1 تموز 1914، واصبح رئيسا لجمهورية العراق من 17 تموز 1968 إلى 16 حزيران1979، كان عضوا قياديا في حزب البعث فرع العراق (سُمي لاحقًا بحزب البعث العربي الاشتراكي) قبل أن يتم إرجاعه إلى حزب البعث، كما شغل منصب رئيس وزراء العراق للفترة من 8 شباط 1963 إلى 18 تشرين الثاني -1963 واستقال من جميع المناصب سنة 1979 وتوفي في 4 تشرين الأول 1982، لاسباب لم يعلن عنها. ينظر: نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية الايرانية 1988-1980 مذكرات مقاتل، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2014، ص65.

(4) صالح مهدي عماش: مؤرخ وشاعر وزعيم حربي، ووزير وسياسي عراقي، ولد صالح مهدي في بغداد سنة 1924 في أسرة متواضعة وعاش صباه وشبابه في محلة الحارّة بالأعظمية، وكان حينئذٍ من الرياضيّين، يلعب كرة القدم، وبعد إكماله دراسته الأولية والثانوية في مدارس بغداد التحق بالكلية العسكرية، ودرس فيها للفترة 1945 - 1948م، ليتخرج منها ضابطاً عسكرياً، ولقد شارك في حرب فلسطين عام 1948 ثم تخرج من كلية الأركان ببغداد في عام 1954م، لينظم بعدها لحركة الضباط الأحرار في عقد الخمسينات ولكنه بعد حركة 14 تموز 1958 لم يتقلد منصباً مهما، وتوفي سنة 1985. للمزيد ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج3، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995، ص43.

(5) فؤاد عاف، مذكرات فؤاد عارف، د.مط، دهوك، 2005، ص208 .

(6) عبد السلام عارف: واسمهُ الكامل عبد السلام محمد عارف ياس خضر الجميلي، ولد في 21آذار 1921أهو ضابط عسكري وعضو في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ووزير الداخلية بالوكالة ونائب رئيس الوزراء عام 1958 ورئيس جمهورية العراق والقائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية من عام 1963 إلى 1966، ويعدُّ ثاني حاكم عراقي من بعد الحكم المَلكي، ومن أحد قادة ثورة 14 تموز، ثم اختير رئيساً للجمهورية

حسن البكر رئيساً للوزراء، ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية بعيدة عن ذلك الانقلاب، فقد ذكر جيمس إيكنز (J.Eknis) وهو من موظفي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد: ((**أن (المخابرات المركزية الأمريكية) الـ(CIA) ادت دوراً في أنقلاب البعث ولقد أعتبرنا وصول البعثيين الى الحكم لإستبدال حكومة تؤيد الأتحاد السوفيتي بأخرى تؤيد الولايات المتحدة الامريكية، وأن مثل تلك الفرص قلما تتكرر**)) واكد ذلك علي صالح السعدي(أمين سر قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي) بقوله: ((**جئنا الى السلطة بقطار أمريكي**))[1] .

رحب الكرد بانقلاب 8شباط وكان تأييدهم حماسياً بارسال برقية تهنئة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، جاء فيها: ((... **ان الاكراد فرحون بالثورة وينتظرون خطوات إيجابية تتخذها تلك الثورة نحو حل المسألة الكردية على الأساس الذاتي الذي يضمن الاخوة الدائمة** ...))، وذكرت وثيقة بريطانية ان حزب البعث العربي الاشتراكي أبدى اهتمام واضح اتجاه الكرد، فقد عبرَ البيان الاول للانقلاب عن وجهة نظرهم إذ ذكر: ((... **ان الحكومة ستعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية**...))، كان تعزيز ذلك الكلام واضحاً بانضمام عضوين كرديين الى وزارة الانقلاب هما فؤاد عارف وبابا علي محمود[2].

كما دعت بريطانيا الوصول الى تسوية للقضية الكردية من خلال الحوار والحل السياسي، رغبة منها في الحفاظ على مصالحها النفطية واعتقاداً منها بان الاتحاد السوفيتي قد يستغل الحركة الكردية لتعزيز نفوذها في المنطقة، فقد اشار السفير البريطاني في واشنطن في برقية بعثها الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 15 شباط 1963 ((**بان على حكومته إجبار الحكومة العراقية على التوصل الى تسوية معهم [الحركة الكوردية] وإذا أمتنعت الحكومة العراقية معالجة المشكلة الكردية فأن الكرد ربما يستغلون الفرصة لمحاولة خلق نوع من دولة كردية ذات حكم ذاتي، وفي تلك الحالة فإن الكرد سوف يبحثون عن دعم خارجي، والذي من أجله سوف يلتفتون الى الأتحاد السوفيتي ... ومن المحتمل ان يجني الاتحاد السوفيتي المكاسب**))[3] .

قررت الحكومة العراقية إرسال وفد شعبي[4] للتفاوض مع الكرد في 17آذار عام1963، جاء الاتفاق بين الطرفين على الاعتراف بالحقوق القومية على اساس الادارة الذاتية مع الاعتراف بالدستور عند تشريعه، ورفع الحجز عن المشاركين في أحداث الشمال، ورفع الحصار الاقتصادي عن كردستان فوراً وسحب القطعات العسكرية من المنطقة الى مقراتها الخلفية لخلق نوع من الثقة المتبادلة، فضلاً عن اعلان العفو العام عن المطلوبين للحكومة من

من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة في 8 شباط 1963، وتوفي في 13 نيسان 1966. للمزيد ينظر: حميد المطبعي، م. س، ص77.

(1) خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، المصدر السابق، ص608 .

(2) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص496 .

(3) خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، المصدر السابق، ص608 .

(4) تكون الوفد من الشيخ محمد رضا الشبيبي ، المحامي فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال، حسين جميل، فيصل حبيب الخيزران، عبد العزيز الدوري، و زيد أحمد عثمان. للمزيد ينظر: حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ج 3، بيروت، 1990 ، ص205 .

الكرد واطلاق سراح المعتقلين فوراً[1].

إستمرت المفاوضات بين الطرفين، وكانت تعاني من تناقض مزدوج الاحداث، الامر الذي أفشل المحاولات السلمية التي حاول حزب البعث العربي الاشتراكي تطبيقها، فالحكومة العراقية كانت تعاني من التناقض بين ايدلوجية وتوجهات حزب البعث من جهة وسياسة عبد السلام عارف من جهة أخرى، اما الحركة الكردية كانت معاناتها واضحة للعيان اذ ان التضارب والتصارع الشديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والتوجهات الفردية لمصطفى البارزاني، ولم تؤد المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية الى نتيجة بسبب عدم جدية الحكومة العراقية التي بدات بأتخاذ عدة أجراءات أستعداداً لشن هجوم عسكري شامل على كردستان، وفي 10 حزيران 1963 أعلنت أن مناطق البلاد الشمالية منطقة عسكرية، وشنت هجوماً شاملاً على كردستان وفق خطة شاركت فيها قوات من الجيش السوري مشاركة فعلية، وسميت تلك الخطة بـ (عملية دجلة) وبدأ الهجوم في (14 – 15 حزيران بمشاركة القوات الجوية ولوائين من الجيش[2].

حظيت تلك العملية العسكرية بدعم وتأييد حلف السنتو، وشارك ضباط بريطانيون كبار من أركان السنتو في عمل لجنة التنسيق المؤلفة من الممثلين العسكريين للعراق وتركيا وايران مشاركة مباشرة، وأبدت الحكومة البريطانية كامل أستعدادها لوضع قواعدها العسكرية في الشرقين الأدنى والأوسط لأهداف قمع الحركة الكردية، وكان هناك أتصال دائم بين السفارة البريطانية في بيروت وقادة حزب البعث لتنسيق الجهود مع تركيا بخصوص السماح لطائرات سلاح الجو العراقي بالدخول الى الأجواء التركية لملاحقة المقاتلين الكرد وقصف القرى الكردية كما كانت بريطانيا أحدى الدول المصدرة للأسلحة الثقيلة الى العراق، اذ اعطت الحكومة البريطانية موافقتها على تزويد الجيش العراقي بأسلحة جديدة، ومن ضمنها طائرات (هوكر هنتر) الفعالة جداً في الحروب الجبلية، وفي 25 ايار 1963 صرح متحدث بأسم وزارة الخارجية البريطانية بأن حكومة بريطانيا وافقت على أرسال شحنات من الاسلحة للحكومة العراقية، وحالما تسلم العراق شحنات الأسلحة والذخيرة من بريطانيا بدأ حربه الشاملة ضد الكرد[3] .

وعليه فان الحركة الكردية هددت، على لسان جلال طالباني[4]، بريطانيا بإلحاق الاذى بمصالحها

(1) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص497 .

(2) جليلي جليل واخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، ط2، داراراس- دار فارابي، اربيل 2013، ص371؛ شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق 8شباط17-1963تموز1968، سيبرز، دهوك، 2006، ص122 .

(3) خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، المصدر السابق، ص609 .

(4) جلال الطالباني: هو جلال حسام الدين نور الله نوري الطالباني ولد في12 تشرين الثاني 1933 (بالكردية: جەلال تالەبانی) هو سياسي عراقي، كُردي ورئيس جمهورية العراق السابع في الفترة من 2005 إلى 2014، كما شغل منصب رئيس مجلس الحكم العراقي، ويعد أول رئيس غير عربي لجمهورية العراق، يعرف بين الشعب الكردي باسم «مام جلال» أي «العم جلال»، كان الأمين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وهو أحد الأحزاب الكردية الرئيسية، وكان عضوًا بارزًا في مجلس الحكم الانتقالي العراقي الذي تأسس بعد الإطاحة بنظام حزب البعث بغزو العراق في عام

في حال استمرار دعمها لحكومة البعث، وبالفعل بدات القيادة الكردية في تنفيذ تهديدها في تاريخ 7تموز 1963 ونفذت سلسلة من الهجمات المنظمة على المنشأت النفطية في عين زالة في لواء الموصل واستمرت تلك الهجمات ووصلت الى حقل نفط جمبور في كركوك، وأدان أعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال البريطاني قرار الحكومة البريطانية بتقديم المساعدة للعراق في حربه ضد الكرد، ووصفوه ((**بالعار على بريطانيا**)) ونشر عضو اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال (بان ميكاردو) B. Micardo بياناً شجب فيه صفقة الاسلحة البريطانية مع الحكومة العراقية فكتب يقول: ((**لا يمكن للجيش العراقي القبض على المقاتلين الكرد، ولهذا تنتقم منهم بتدمير القرى الكردية تاركا النساء والاطفال دون مأوى، أن ما تقوم به الحكومة البريطانية من بيع شائن للسلاح لاستخدامه ضد السكان المدنيين العزل يتناقض وبشكل صارخ مع المتطلبات الحالية للعالم اجمع**))[1].

خلال تلك المرحلة كانت قيادة الحركة الكردية تحظى بدعم غير مسبوق من الأتحاد السوفيتي، والذي أراد من خلال جمهورية منغوليا الشعبية طرح المسالة الكردية والإنتهاكات العراقية بحق الشعب الكردي في هيئة الأمم المتحدة، الا أن الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا، وقفت ضد تلك الخطوة ووقفوا الى جانب الحكومة العراقية[2].

ثالثاً: موقف الحركة الكردية من انقلاب 18تشرين الثاني 1963م :

قام عبد السلام عارف بانقلابه في 18 تشرين الثاني عام 1963 ضد حزب البعث العربي الاشتراكي واستلامه للسلطة، وتَبعهُ تصفية واضحة لعناصر من الادارة المدنية والجيش، وتنفس الكرد الصعداء، وفُتحت أمامهم صفحة جديدة لاستئناف العلاقات الايجابية مع الحكومة العراقية، أتسم موقف عبد السلام عارف بالحذر والريبة اتجاه الكرد، كما وصرح في أثناء زيارته الى السليمانية في تشرين الثاني عام 1963 برفضه الواضح والصريح بمنح الحكم الذاتي للكرد، مما دفع مصطفى البارزاني بارسال برقية الى الفصائل الكردية المسلحة أكدَ فيها : «**سوف لن نتنازل قيد شعرة عن مطالبنا القومية لكردستان** ...».

أصرَّ البارزاني على مواصلة الحركة المسلحة وإستمر لمدة ثلاثة أشهر دون إصدار حكومة عبد السلام عارف لأي بيان يضمن حقوق الكرد القومية او الاستعداد لقبولها[3].

2003، ويجيد اللغة العربية واللغة الفارسية واللغة الإنجليزية، وتوفي بمرض العضال في 3 تشرين الأول 2017. ينظر: جمال بابان. م.س، ص84.

(1) شاكرو خدو محوى، المسألة الكردية في العراق المعاصر، ت:عبدي حاجي، دار سبيرز، دهوك، 2008، ص279-278 .

(2) ميهفان محمد حسين البامرني، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان الجنوبية1968-1945، مؤسسة موكرياني، اربيل، 2008، ص255-254 .

(3) المصدر نفسه، ص256.

المحور الثاني
موقف الحركة الكردية
من حكومة عبدالسلام عارف (1964 - 1966)

اولاً: طبيعة العلاقة بين الطرفين عام 1964:

كان لا بد من إيجاد حل سلمي يوقف الحركات المسلحة، وبتكليف رسمي من عبدالسلام عارف الى متصرف السليمانية عبد الرزاق السيد محمود في كانون الاول من عام1963، جرت مجموعة مشاورات بين الحكومة العراقية والجانب الكردي برئاسة مصطفى البارزاني، وفي12 كانون الثاني عام 1964، وجهت دعوة للوفد الحكومي في منطقة رانية للقاء الجانب الكردي وتقارب وجهات النظر وحل المشكلات المستعصية وتوحيد الجهود جميعها لخدمة الصالح العام، تمخضت عن تلك المفاوضات مجموعة اجتماعات حضرها قادة من الكرد، وكان عبد الرزاق السيد محمود ممثلاً عن الوفد الحكومي المشارك في الاجتماعات، وتضمن الاجتماع الاخير الذي عقد في العاشر من شباط توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار.

جاء في بنود الاتفاقية ما ياتي[1]:

1. اقرار الحقوق القومية للاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبت ذلك في الدستور المؤقت.

2. إعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية.

3. اطلاق سراح المعتقلين المحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال واصدار العفو العام ورفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة عن الاشخاص الذين سبق حجز أموالهم.

4. إعادة الموظفين والمستخدمين الى وظائفهم.

5. رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلاف انواعها.

6. الشروع باعادة تعمير المناطق الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالاعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

7. تعويض اصحاب الاراضي التي غمرت اراضيهم من جراء إنشاء سدّي دوكان ودربندخان تعويضاً عادلاً.

8. تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الامن والاستقرار الى المنطقة الشمالية.

9. على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار مراسيم الاوامر والتعليمات المقتضية لتنفيذ ماجاء في البيان.

لم يكن الاتفاق مُرضي بصورة متكاملة الى مستوى طموح الشعب الكردي والقيادة الكردية نفسها والتي كانت تطمح لحل مناسب للمشكلة الكردية، مما أدى لحدوث إنشقاق في القيادة الكردية نفسها لاسباب تعلقت بعدم التشاور في الامر قبل إعلان الاتفاق مع الحكومة العراقية، وإعتقدَ عبدالسلام عارف إنه ضمن السلام في كردستان العراق، لاسيما بعد إنشقاق القيادة الكردية، ولم يقيم عارف ذلك الموقف السياسي في الوسط الكردي، فكان انتشار الجيش العراقي في كردستان تحت غطاء وقف إطلاق النار تدهوراً في علاقات الحكومة العراقية والحركة الكردية، فإستؤنفت الاتصالات مجدداً بين الحكومة العراقية والقادة الكرد بالطرق السلمية، فقدم مصطفى البارزاني مذكرة الى الحكومة العراقية في 11 تشرين الاول عام 1964، كان أهم ما جاء فيها[2]:

(1) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص496 .

(2) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص499-498.

1. تعيين الموظفين والمستخدمين الكرد لادارة جميع شؤون الولاية او المحافظة.

2. ان تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية للمحافظة مع استخدام العربية لغة مساعدة مراعاة لحق الاقليات في المنطقة.

3. تكون مالية المحافظة او الولاية من الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخلها وحصة المحافظة من القروض بما يتناسب مع نسبة عدد سكانها وما تقدمه الحكومة المركزية لها من المنح والقروض، وحصة المحافظة من واردات الكمارك والمطارات والنفط.

4. تبحث اللجنة المشتركة وتقرر جميع الاجراءات اللازمة وتهيئ مشاريع القوانين والانظمة التي يكون إصدارها من قبل الحكومة ضرورياً لتعزيز الثقة بين الطرفين العرب والكرد.

5. الاسراع بتخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة لبعض المتضررين الاكراد.

6. اعادة العشائر العربية التي اسكنها البعثيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها.

7. الاسراع باعادة جميع الموظفين والمستخدمين المفصولين والمحالين على التقاعد والذين إعتبروا مستقيلين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقة مع تعويضهم عما لحق بهم من أضرار وإعتبار مدة إنقطاعهم عن الخدمة، خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد.

8. الاسراع باطلاق سراح جميع المحكومين بسبب حوادث كردستان وإصدار العفو العام عن جميعهم.

9. ضمان حقوق الاقلية الكردية خارج حدود محافظة كردستان ومساواتهم في الحقوق والواجبات مع غيرهم من المواطنين .

عد الكرد تلك البنود فرصة جيدة لإختبار حسن نية الحكومة العراقية، وستكون الاساس في وضع تسوية سلمية للقضية الكردية، وإستمر الحوار بين الحكومة و الكرد لايجاد نقطة مشتركة والتوصل الى نتيجة مقبولة لارضاء الطرفين وتسهيل الامور لحل المشكلة الكردية، وكان ذلك الامر بعيد المدى نتيجة لاختلاف وجهات النظر المستمر في كيفية حفظ حقوق كلا الطرفين، اتخذت بريطانيا دور المراقب وكانت تحاول الاجابة عن تساؤلات الحكومة العراقية حول موضوع الاسلحة الموردة للكرد ورفضها القاطع لذلك الاتهام من خلال مذكرة قدمت من قبل السفير البريطاني روجر ألن Roger Allen إلى الحكومة العراقية مفادها ... «**طلب السفير تقديم تفاصيل بالاسلحة التي تم الاستيلاء عليها من الاكراد كي نتمكن من تتبع مصدرها...**»[1].

ثانياً: موقف الحركة الكردية من الحكومة العراقية (1965 – 1966):

ايقنت الحكومة العراقية ان ذكر مبدأ المشاركة بالحكم خطوة صريحة لانفصال الكرد، وقد تدارك مصطفى البارزاني ذلك بتوضيح الامر عند لقاء الوفد الكردي[2] بالحكومة العراقية في 10 كانون الثاني عام 1965 ، وتقريب وجهات النظر في رفضهم للانفصال، وعدم إستئناف القتال، واتباع

(1) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص501 .

(2) حضر وفد مؤلف من حبيب كريم الفيلي سكرتير الحزب البارتي، وهاشم عقراوي، وعقيد صديق الممثل الشخصي والمتكلم باسم مصطفى البارزاني . للمزيد ينظر: سورداش خليل، الحركة الكردية في العراق، ط 1، ترجمة محمد عبد الله، د.مط، بيروت، 2003، ص 285.

الوسائل السلمية في تقريب وجهة نظرهم وتقديم الضمانات اللازمة من الطرفين، وقدم مصطفى البارزاني وجهة نظر الكرد في نقاط محددة وان اهم ماجاء فيها تضمن[1]:

1. يفضل تعيين ابناء المنطقة في مجال التعليم والادارة.

2. مساهمة الاكراد في التوظيف بكافة وزارات الدولة وخاصة المراكز الحساسة.

3. تطبيق قانون اللغات المحلية.

4. مناقشة مبدأ التنظيم السياسي على اساس إشراك الاكراد في الاتحاد الاشتراكي العربي بكل الصور.

5. الدراسة في المناطق ذات الاكثرية الكردية باللغة المحلية لحدود الدراسة المتوسطة.

6. عودة افراد (البيشمركه) الى وظائفهم السابقة.

7. ينص الدستور على الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية ويقر الدستور الحقوق الكردية على أساس مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم ضمن الوحدة العراقية .

لم تقتنع الحكومة العراقية بوجهات النظر الكردية واستمرت في مواقفها الحازمة، حتى بعد إستدعاء متصرف السليمانية عبد الرزاق السيد محمود والتباحث معه وشرح المواقف المتبادلة لحسم المشكلة ودون اللجوء الى العمليات العسكرية، الا ان تلك المحادثات لم تجدِ نفعاً وإستمر الصراع القائم باستئناف القتال في السليمانية في5 نيسان عام1965، كما بعث ملا مصطفى البارزاني في 22 تموز1965 برسالة الى رئيس الوزراء البريطاني ويلسون راجياً اياه مساعدة الشعب الكردي وحركته وانه يثمن اية مساعدة مادية او معنوية وطالبه بشدة أن وقف مبيعات الأسلحة البريطانية للحكومة العراقية، وبالأخص الغازات السامة التي يستعملها الجيش العراقي ضد الشعب الكردي[2] .

يبدو ان رسائل البارزاني فتحت قناة الاتصالات مع الحكومة البريطانية، إذ يذكر مسعود البارزاني[3] بأن الحكومة البريطانية أتصلت بالقيادة الكردية في 29ايلول 1965 ، وطلبت منها المشاركة في محاولة أنقلاب عسكري في العراق بالتعاون مع ضباط عسكريين كبار من الجيش العراقي، وبالفعل وصل مندوب عن الحكومة البريطانية هو جوليان أيمري (Julian Amery) في تاريخ3 تشرين الأول1965 للأجتماع بملا مصطفى البارزاني، أن الحكومة البريطانية ارادت استمالة الجانب الكردي و تشجيعه على الاستمرار في حركته، لكي لا تتعرض مصالحه الى الخطر من قبل الحركة الكردية، فقد أشار الى ذلك تقرير بريطاني مطول عن كيفية ادارة التعامل مع الحركة الكردية وحماية المصالح البريطانية في العراق والمنطقة ومما جاء فيه ان ((**النزاع الكردي موضع اهتمام خاص بالنسبة لبريطانيا لوجود شركة**

(1) خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، المصدر السابق، ص110 .

(2) خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، المصدر السابق، ص111 .

(3) مسعود البارزاني: سياسي كردي عراقي ورئيسٌ إقليم كردستان العراق من 14 حزيران 2005 إلى 1 تشرين الثاني 2017، وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) منذ عام 1979، ولد بارزاني في مدينة مهاباد في إيران في 16 أغسطس/ آب من عام 1946)، فقد تزامنت ولادته مع يوم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وإقامة الكيان السياسي الكردي الجديد أي جمهورية مهاباد في إيران التي لم تدم سوى فترة قصيرة من الزمن، وخلف والده مصطفى البارزاني في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1979.للمزيد ينظر: جمال بابان، م. س، ص432.

النفط العراقية التي تساهم فيها كلاً من شركة نفط شيل .(Shell Oil Co) وشركة النفط البريطانية BP , والتي تمتلك (23.75٪) من أسهمها ولذلك فانها معرضة للهجوم من قبل الكرد)).

رغبت الحكومة البريطانية صرف نظر الاطماع العراقية عن الخليج العربي، كما انها حاولت اشغال الجيش العراقي عن مهاجمة الكويت، ولذلك يلاحظ ما جاء في التقرير البريطاني ((**هناك طرق اخرى يمكن من خلالها التعامل مع التمرد الكردي بقدر ما يتعلق الامر بمصالح حكومة صاحبة الجلالة، إذ أن نشر الجيش العراقي في كردستان من شانه ان يعمل على تخفيض قدرات العراق على مهاجمة الكويت او اي مكان اخر في الخليج**))[1] .

وباصرار من اللواء الركن وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي صعّدت الحكومة العراقية العمليات العسكرية وقصفت المناطق الكردية في كل من رواندوز وحاج عمران، وإستمر القتال في شمال العراق، كون عبد الرحمن البزاز[2] وزارته الاولى في 12 ايلول عام 1965 ، تضمن منهاجه الوزاري موقف حكومته السلمي وضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية، وانهاء العمليات العسكرية باسرع وقت، كما صرح في 17كانون الثاني عام 1966 ان العراق لن يتخلى مطلقاً عن شبر من أرضه ولابد للكرد من إعادة النظر في مطالبهم وباتباع سياسة التهدئة الحكومية .[3]

ومما زاد من حدة الصراع والتوتر بين الطرفين قيام الحكومة باعتقال مجموعة من الشخصيات الكردية واهمهم رشيد عارف رجل الاعمال المعروف وزيد أحمد عثمان النائب السابق في المجلس النيابي العراقي والعقيد المتقاعد رشيد جودت آمر الكلية العسكرية في بغداد.

بعد ذلك كشف عبد الرحمن البزاز النقاب عن قانون جديد للادارة المحلية محاولة منه لحل المشكلة الكردية ولتحقيق نظام اللامركزية الادارية، وأبرقت السفارة البريطانية في بغداد رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية بمباركة هذا القانون برسالة جاء فيها: «... **مادام البزاز في السلطة فانه ومن دون شك سيعمل على تنفيذ هذا القانون ونحن نجد ان لا حاجة لان نكون طرفاً مادام الاكراد قادرون على اتخاذ قراراتهم بانفسهم...**» .

استمرت الاتصالات المكثفة مع ممثلي الكرد لبحث هذا القانون، وأكد جلال الطالباني على استعداده للعمل في اطار الوحدة العراقية، الا ان الاوضاع الطارئة حالت دون اكمال هذا القانون بمصرع عبد السلام عارف في حادث الطائرة يوم الاربعاء في 13 نيسان عام 1966 ، فتولى شقيقه عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية فبعث الامل في نفوس الكرد لبدء مرحلة جديدة من التفاوض مع الحكومة العراقية، ولايجاد حل أمثل للمشكلة الكردية وبالطرق السلمية وإنهاء الحرب في كردستان العراق.[4]

---

(1) خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، المصدر السابق، ص611-610 .

(2) عبد الرحمن البزاز : (1914 - 1973)سياسي عراقي ولد في بغداد، تخرج من كلية الحقوق ، ناصر حركة نيسان مايس عام1941، وبعد ثورة 14 تموزعام 1958، عُين عميدا لكلية الحقوق، وبعد انقلاب 8 شباط عام 1963، أُختير ان يكون سفيراً للعراق في القاهرة، وفي عام 1965 اصبح عبد الرحمن البزاز رئيسا للوزراء.للمزيد ينظر: محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17 تموز 1968 ، بيروت، 2001 ، ص 45 .

(3) وئام شاكر غني عطره، المصدر السابق، ص404 .

(4) المصدر نفسه، ص405 .

المحور الثالث
موقف الحركة الكردية
من حكومة عبد الرحمن عارف (1966 - 1968)

اولاً: موقف الحركة الكردية من الحكومة العراقية عام 1966:

بعد وفاة عبد السلام محمد عارف على اثر تحطم طائرته بالبصرة، تولى عبد الرحمن محمد عارف رئاسة الحكم في 17 نيسان 1966، الذي اكد في تصريح له على خطورة المشكلة الكردية، وناشد الكرد خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في القصر الجمهوري في 18نيسان 1966، المحافظة على وحدة البلاد والتعاون مع اخوانهم العرب في تأمين سلامة الوطن ورفع المستوى المعيشي لافراد الشعب[1]، وبعد تسلم عبد الرحمن البزاز رئاسة الوزراء، طالب تعاون الجانب الكردي في سبيل تجنب القتال والابتعاد عن المزيد من الضحايا، وعلى اثرها اعلنت القيادة الكردية وقف اطلاق النار لمدة شهرين، في سبيل اعطاء الرئيس عبد الرحمن محمد عارف الوقت الكافي لاظهار اهتمامه بمنح الحكم الذاتي للاكراد[2].

بدأت المباحثات التمهيدية بأرسال الحكومة العراقية وفداً الى الملا مصطفى البارزاني برئاسة اللواء الركن شاكر محمود شكري، وضم الوفد شخصيتين كرديتين هما اكرم الجاف وزيد عثمان، واطلق على الوفد اسم (رسل السلام)، والتقى الوفد بالملا مصطفى البارزاني في منطقة كلاله التابعة لمصيف كلي علي بيك، وكان الملا مصطفي اول المتحدثين اذ قال: «**لم اكن في يوم من الايام انفصاليا، ولم ارغب بهذا الانشقاق، واننا تعايشنا مئات السنين على هذه الارض المباركة ويجمعنا الدين الواحد ونحن اخوة، وكل ما اطلبه ان احصل على حقوقنا كاملة ونعيش سوية في ظل حكم ديمقراطي، وجاء العديد من الوزراء للمباحثات دون تحقيق اية مطالب ولا تعود تلك الوفود للمفاوضات**»، وبعد المناقشات توصل الطرفان الى حلول مرضية، حتى اكد البارزانه انه لم يبقى اي شيئ من الخلاف، كما اكد الوفد بان عبد الرحمن البزاز ذو نوايا صادقة ونيته حسنة[3].

بعد ذلك استقبل الرئيس عبد الرحمن عارف الوفد الكردي الذي كان حاملا رسالة من مصطفى البارزاني، تتضمن مواساته بوفاة شقيقه عبد السلام عارف، وبالمقابل قدم لهم الشكر على عواطفهم وحزنهم على وفاة اخيه، ووعدهم خيراً، واكد لهم ان العرب والاكراد اخوة في هذا الوطن، ونتج عن المفاوضات بين الحكومة العراقي والحركة الكردية صدور بيان 29حزيران 1966.

ثانياً: بيان 29حزيران1966:

تمخضت عن المفاوضات الودية بين الحركة الكردية وحكومة عبد الرحمن عارف ورئيس وزرائه عبد الرحمن البزاز، بيان 29 حزيران1966، وقد تضمن اثني عشر مادة، وهي كما يلي[4]:

1. اعتراف الحكومة العراقية بالقومية الكردية في الدستور المؤقت المعدل، واستعدادها على تاكيدها في الدستور الدائم.

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974، ص362.

(2) حامد محمود عيسى، القضية الكردية من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي2004-1914، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص345.

(3) عبد السميع خلف حبيب الجنابي، المصدر السابق، ص108-107.

(4) عبد السميع خلف حبيب الجنابي، المصدر السابق، ص 110

2. استعداد الحكومة العراقية بيان الحقيقة في قانون المحافظات التي سيُعد على اساس اللامركزية.

3. التعليم يكون باللغتين العربية والكردية على وفق مايحدده القانون.

4. اجراء الانتخابات البرلمانية ضمن المدة التي حددها الدستور المؤقت والبيان الوزاري.

5. أخذ مبدأ الكفاءة بعين الاعتبار في المناصب الوزارية والمناصب الاخرى.

6. تخصيص المنح الدراسية والبعثات الى الخارج للاكراد، في ضوء الكفاءات وحاجة البلاد، واهتمام جامعة بغداد بتدريس اللغة الكردية، وفتح فروع لها في شمال العراق.

7. الموظفون الحكوميون في المحافظات الشمالية سيكونون من الاكراد، ولا يتولى غيرهم هذه المناصب الا اذا كان هناك مصلحة المنطقة.

8. تقضي الحياة البرلمانية بانشاء منظمات سياسية يكون للصحافة دور في ابراز رغبات الشعب وللاكراد حق في هذه الحقوق.

9. أ- عند توقف اعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع المشاركين في الاعمال في الشمال، وجميع الذين صدرت بحقهم احكام لاشتراكهم في اعمال العنف او لعلاقتهم بها.

ب- عودة جميع المسؤولين والموظفين الاكراد الى مناصبهم السابقة، وتكون العدالة في التعيينات في المستقبل.

10. عودة الهاربين الى وحداتهم على شرط ان يتم ذلك خلال شهرين ويعامل اولئك بعطف كما سيمنحون عفوا خاصا.

11. تخصيص جميع الاموال التي خصصت لمكافحة العنف الى اعمار الشمال.

12. اعادة اسكان الافراد والجماعات الذين نزحوا من مناطقهم او اجلوا عنها وتوفير وضع امن لهم.

ارسل الملا مصطفى برقية الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تعبيرا عن تأييده للبيان، مؤكدا فيها عن تعبيره الصادق في رغبة ابناء الشعب عموما عربا وكردا لتحقيق ما تصبوا اليه البلاد من الوحدة الوطنية[1].

الف طاهر يحيى وزارته الرابعة (10 تموز- 1967 17 تموز 1968)، وقام الملا مصطفي بانتقاد عمل الحكومة الجديدة لعدم التزامها بتنفيذ بيان 29 حزيران، اذ وجدها تماطل وتتلكأ في تلبية طلبات الشعب الكردي، التي هي حق من حقوقه ومكاسبه، وقد نشرت صحيفة التآخي الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني مقالا جاء فيه: «**ان مايطالب به الاكراد هو لايتجاوز مطالب اي شعب حي على وجه الارض، ان ما ورد في بيان 29 حزيران لم ينفذ منها الا قضايا بسيطة، اما القضايا المهمة والتي تتعلق بالمادة الاولى والثانية والثالثة، فقد تباطئ العمل بها، ولازال قسم كبير من الاكراد يقبعون في السجون والقسم الاخر في بطالة خانقة، والمتبقون شردهم الاقتتال في البراري دون سكن، ولم يعوض المتضررين كما وعدت الحكومة**»، واختتم المقال بقوله: ((**ان الحكومة يجب ان تكون حاسمة في كل شيئ، ويجب حل المسألة الكردية وفق بيان 29 حزيران 1966**))[2].

كان الحوار السياسي هو الغالب في تلك المرحلة، كونها لم تؤدي الى حرب في مناطق كردستان العراق، رغم حدوث بعض الخروقات من الجانبين، وذلك

(1) عبد السميع خلف حبيب الجنابي، المصدر السابق، ص112-110 .

(2) المصدر نفسه، ص118-117 .

ما اظهرته الاحداث على الساحة العراقية، واستمر الحال في المدة (17نيسان 1966 – 17تموز1968)، بين وفود وزيارات متبادلة ووعود ووآمال، وبين مماطلة في التنفيذ وتصعيد وتهديد، واتهامات متبادلة بين الجانبين في عدم الالتزام وعدم الجدية في حل المشكلة الكردية.

الخاتمة :

مرت المسألة الكردية باوضاع معقدة، كانت مطاليبها القومية جزءاً من مطالب الشعب، ولكن بعض العناصر الكردية التي تزعمت الحركة قادتها باتجاه التمرد والحركات المسلحة، افرغت محتواها القومي والتقدمي بابعاد بعض اطراف الحركة القومية الكردية منها، بالاضافة الى بعض سياسات الحكومات العراقية المتتالية وعدم استعدادها لاحتواء المشكلة بصورة جدية، كما اظهرت الاحداث ان مجمل الاتفاقات التي تمت بين الحكومة العراقية والحركة الكردية لم تهدف الى تعزيز الوحدة الوطنية ونشر الامن والاستقرار في البلاد بقدر ما كانت تسعى الى توافر هدنة مؤقتة للطرفين وترتيب الاوضاع والقوى السياسية والعسكرية، فضلاً عن ارتفاع جدار العزلة بين الشعب الكردي وقيادته وظهور إحساس سلبي بأن حل المشكلة الكردية قضية تخص قيادتي حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ولم تكن بريطانيا بعيدة عن هذه الاحداث إذ كانت تتحين الفرص للقيام بدور المراقب والموجه الخفي، وكانت المشكلة الكردية أحدى محاور اهتمامها بصورة غير مباشرة، إذ إنها ادعت ان المشكلة الكردية شأن عراقي، وانه ليس لهم حق التدخل فيها .

المصادر

- الرسائل والاطاريح :

1. آراس حسين الفت، بابا علي الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق (1912–1996) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2018.
2. عبدالسميع خلف عبد حبيب الجنابي، تطور المشكلة الكردية في العراق 1958–1968اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الاداب، 2017 .
3. قابل محسن الركابي، الحياة الحزبية في العراق 1958–1968 اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سانت كليمنتس، قسم التاريخ الحديث، بريطانيا، 2011.

- الكتب

1. بابه شيخ مه ردوخ روحانى، ميزووى ناودارانى كورد، وه ركَيرانى: ماجد مه ردوخ روحانى، ب2، ئه كاديميای كوردى، هه ولير، 2011.
2. توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، بيروت، 1969 م.
3. جليلي جليل واخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة:عبدي حاجي، ط2، داراراس، دار فارابي، اربيل، 2013 .
4. جمال بابان، اعلام الكرد، ج2، دار اراس، اربيل، 2012.
5. جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، الدار العربية، بغداد، 1989.
6. حامد محمود عباس، المشكلة الكردية في الشرق

الاوسط من بداينها حتى سنة 1991 ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة،1992 .
7. حامد محمود عيسى، القضية الكردية من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي 1914-2004، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.
8. حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ج3 ، د. مط، بيروت، 1990 .
9. حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي (الكتاب الثاني)، ط2، ت: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1996.
10. رفيق صالح، كتابات في المسألة الكردية، ج2، مؤسسة زين، السليمانية، 2008.
11. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958 - 1970، د.مط، لندن،1990 .
12. سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السسياسية والعسكرية في العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2015 .
13. سورداش خليل، الحركة الكردية في العراق،ط 1، ترجمة: محمد عبد الله، د.مط، بيروت، 2003.
14. سيف الدين الدوري، علي صالح السعدي، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ،2009.
15. شاكرو خدو محوى، المسألة الكردية في العراق المعاصر، ت:عبدي حاجي، دار سبيرز، دهوك، 2008 .
16. شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق8شباط17-1963تموز1968، سيبرز، دهوك، 2006 .
17. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج3، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995.
18. فاضل البراك، مصطفى البارزاني الاسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية، بغداد،1989 .
19. فؤاد عاف، مذكرات فؤاد عارف، د.مط، دهوك، 2005 .
20. كمال مظهر أحمد، نوري السعيد، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، 1994.
21. محمد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق، 1958-1963، بغداد، 2007.
22. محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة 17تموز 1968 ، بيروت،2001 .
23. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974 .
24. ميفان عارف عبد الرحمن بادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق 1958-1963، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006.
25. ميهفان محمد حسين البامرني، سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان الجنوبية 1945-1968، مؤسسة موكرياني، اربيل، 2008 .
26. نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية الايرانية 1980-1988 مذكرات مقاتل، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2014.
27. نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958 -1968)، ط2، ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2005.

-**الصحف والمجلات** :

1. خليل علي مراد وميهفان محمد حسين، موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق -1961 1975، مجلة العلوم الانسانسة لجامعة زاخو، مجلد(4)، العدد(3) .
2. وئام شاكر غني عطره، سياسة الحكومة العراقية تجاه المشكلة الكردية في ظل الوثائق البريطانية تموز1958-نيسان1968، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، واسط، المجلد(2)، العدد(41)، 2008.

.